الأمم المتحدة S/2022/832

مجلس الأمن

Distr.: General
4 November 2022
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخة 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 (S/2021/1069) التي أبلغتُ فيها رئيسَ مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى ردّه المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 (S/2021/1070) الذي أخذ فيه علما باعتزامي مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة، بتمويل من الميزانية العادية.

وكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنةَ المختلطة بهدف تيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 بشأن المنازعة الحدودية والإقليمية بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة تقديم الدعم لتعليم الحدود البرية ولترسيم الحدود البحرية؛ وتيسير انسحاب القوات ونقل السلطة في مناطق محددة على طول الحدود؛ ومعالجة أوضاع سكان المناطق الحدودية المتضررين من عملية تعليم الحدود؛ وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة دعماً لهم.

وواصلتُ من خلال مساعيَّ الحميدة تيسيرَ تنفيذ الحكم. وحتى تاريخه، شملت الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد انسحاب نيجيريا ونقل السلطة إلى الكاميرون في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر 2003)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه 2004)، وفي شبه جزيرة باكاسي (وهي عملية بدأت في حزيران/يونيه 2006 واكتملت في آب/أغسطس 2008)؛ وترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو 2007)؛ وانتهاء العمل بالنظام الانتقالي الخاص (الذي امتد على فترة خمس سنوات) وممارسة الكاميرون حقها السيادي الكامل على منطقة باكاسي (آب/أغسطس 2013).

ووافقت اللجنة المختلطة أيضا على توصيات الفريق العامل المعني بالحدود البحرية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود بشأن رواسب الهيدروكربون المتداخلة على الحدود البحرية (آذار/مارس 2011). وإضافة إلى ذلك، جرى التوصل إلى اتفاق بشأن مسار الحدود البرية الممتدة على طول 050 2 كلم خلّف 50 كلم من الحدود التي لا تزال موضع منازعة.

وأُنجز بنجاح تشييد الأعمدة على طول الحدود في قطعة الأرض 6، نُصبَ خلاله 327 عمودا إضافيا، ستقوم باستعراضها بعثة تفتيش توفدها اللجنة التوجيهية للمشروع. ومن المقرر عقد اجتماع للجنة التوجيهية للمشروع في دوالا قبل نهاية عام 2022 لإتمام الأعمال التحضيرية لمشروع تشييد الأعمدة المقبل

(قطعة الأرض 7) الذي يحوي 215 عمودا، من المقرر أن يبدأ العمل عليه في كانون الثاني/يناير 2023. وحتى تاريخه، أُنجزَ تشييد 70 في المائة من الأعمدة على كامل الحدود البرية.

وعلى مدى عام 2022، واصلت اللجنة المختلطة، برئاسة الممثل الخاص السابق لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل السيد النظيف خاطر محمد صالح، إحراز تقدم نحو تنفيذ الحكم، بما في ذلك من خلال دعم الحوار والتواصل بين الطرفين.

وفي الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المختلطة، المعقودة في أبوجا يومي 25 و 26 آب/أغسطس 2022، اتفق الطرفان على أن يمر خط الحدود عبر قرية ماباس، ولم يتبق سوى ثلاث مناطق خلاف عالقة في رومسيكي وكوتشا والمركز الحدودي 8. وقرر الطرفان إحالة مناطق الخلاف الثلاثة المتبقية هذه إلى محكمة العدل الدولية للحصول على توضيح بشأن تفسير حكمها. والتزما أيضا بقبول تفسير المحكمة وتنفيذه بالكامل.

وواصل الممثل الخاص آنذاك مناشدة الطرفين والجهات المانحة المساهمة في الصندوق الاستئماني لأنشطة تعليم الحدود، الذي يعاني حاليا من نقص في التمويل، وذلك بغية التمكن من إنجاز تعليم الحدود ودعم مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتضررة من عملية تعليم الحدود. وإضافة إلى ذلك، دعا فريقَيْ الأمم المتحدة القطريَيْن في الكاميرون ونيجيريا إلى العمل مع كل من الحكومتين من أجل وضع وتنفيذ مشاريع لبناء الثقة.

وفي المستقبل، يلزم الاضطلاع بالأنشطة التالية لاختتام عمل اللجنة المختلطة:

(أ) إيفاد بعثات تقييم ميدانية إلى مناطق الخلاف العالقة الثلاثة بعد أن تصدر محكمة العدل الدولية توضيحها بشأن تفسير حكمها في ما يتعلق بهذه المناطق، بقيادة اللجنة الفرعية المعنية بتعليم الحدود، بما يتيح تيسير توصل الطرفين إلى اتفاق على مسار الحدود في هذه المناطق؛

(ب) تشييد ونصب الأعمدة الحدودية بتمويل من الصندوق الاستئماني لأنشطة تعليم الحدود؛

(ج) وضع الخرائط النهائية وإصدار بيان بشأن الحدود؛

(د) تشجيع التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التعاون البحري، وتنسيق الرصد الأمني على طول الحدود البرية؛

(هـ) إنجاز مبادرات بناء الثقة لصالح المجتمعات المحلية المتضررة من أنشطة تعليم الحدود؛

(و) تنفيذ استراتيجية الإنجاز، بما في ذلك عن طريق تسليم أنشطة اللجنة المختلطة تدريجا إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل دون الإقليمية.

وأود أن أذكّر بأنه حتى عام 2003، كانت اللجنة المختلطة تموَّل من الأموال الخارجة عن الميزانية. وبعد ذلك، مُولت أنشطتها من الميزانية العادية. وإضافة إلى ذلك، قدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والسويد وكندا والنرويج والنمسا مساهمات عينية (خبراء عسكريون وقانونيون) للعمل الفني والتقني للجنة. وقدم الاتحاد الأوروبي وألمانيا تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لأنشطة تعليم الحدود. وإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي بين عامي 2018 و 2022، ساهمت حكومتا الكاميرون ونيجيريا بمبلغ 7,5 ملايين دولار في الصندوق الاستئماني.

وكما كانت الحال في السنوات الأخيرة، وبالنظر إلى فعالية العملية من حيث التكلفة والمهام الهامة المتبقية في هذا المنعطف لدعم التنفيذ السلمي لحكم محكمة العدل الدولية، أعتزم طلب موارد من الميزانية العادية لصالح فريق الدعم التابع للأمم المتحدة لتغطية نفقاته لعام 2023.

أرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

*(توقيع)* أنطونيو **غوتيريش**